

Distr.: General
1 March 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثانية والعشرون

البند ٧ من جدول الأعمال

حالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى

معلومات مقدمة من المؤسسة الوطنية الفلسطينية لحقوق الإنسان*

مذكرة مقدمة من الأمانة

تحيل أمانة مجلس حقوق الإنسان طيه الرسالة المقدمة من المؤسسة الوطنية الفلسطينية لحقوق الإنسان**، والمستنسخة أدناه وفقاً للمادة ٧(ب) من النظام الداخلي الوارد في مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥، التي تنص على أن تستند مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إلى الترتيبات والممارسات التي وافقت عليها لجنة حقوق الإنسان، لا سيما القرار ٧٤/٢٠٠٥ المؤرخ ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

* مؤسسة وطنية تعنى بحقوق الإنسان اعتمدها لجنة التنسيق الدولية المعنية بالمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ضمن الفئة "ألف".

** استنسخت في المرفق كما وردت، وباللغة التي قدمت بها فقط.

Annex

[Arabic only]

ملحق

مساهمة الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان في الحوار التفاعلي مع بعثة تقصي الحقائق حول المستوطنات الإسرائيلية

المستوطنات الإسرائيلية وأثرها على حقوق الإنسان الفلسطيني

تنظر الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان بقلق بالغ لتصاعد بناء المستوطنات والنشاطات الاستيطانية المرافقة لها على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك في تحد واستهتار صارخ للمجتمع الدولي وقرارات الشرعية الدولية، وبما يتنافى ومبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني خاصة اتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩. يلقي ذلك بظلاله السلبية على حالة حقوق المواطن الفلسطيني ويحرمه من التمتع بالحقوق الأساسية والخدمات التي يجب أن توفرها له السلطة الفلسطينية، بالإضافة إلى العراقيل التي تضعها دولة الاحتلال أمام جهود السلطة للنهوض بالأوضاع الاقتصادية والمعيشية والأمنية للمواطن الفلسطيني وحمايته من اعتداءات المستوطنين. وتعد المستوطنات وشبكة البنية التحتية المرتبطة بها من الطرق الالتفافية الاستيطانية وجدار الضم والتوسع والحواجر العسكرية والعوائق المادية الأخرى العامل الرئيسي في تفويض التواصل الجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وبين مدن وبلدات الضفة وعزلها عن بعضها البعض، وفي عزل القدس الشرقية عن محيطها، مما يقوض حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره في دولة مستقلة كاملة السيادة.

يؤدي التوسع الاستيطاني إلى الاستيلاء على الأرض الفلسطينية وانتزاع ملكيتها خدمة للمستوطنات وشبكة مواصلاتها، عدا عن الاستيلاء على الثروات ومصادر المياه الفلسطينية واستغلالها لصالح المستوطنات، كما وتعرقل المستوطنات من قدرة انتفاع المواطنين الفلسطينيين من أراضيهم الواقعة على حدودها واستغلالها لسيطرة مشاريع البنية التحتية المرتبطة بها عليها، مثل الطرق الالتفافية المخصصة لعبور المستوطنين وربط المستوطنات مع بعضها بعضاً ومع دولة الاحتلال، في ظل تقييد سفر الفلسطينيين على هذه الطرق وحرمانهم من استخدامها أحياناً لضمان حرية حركة المستوطنين، مما يعرقل من قدرة الفلسطينيين على الوصول إلى أراضيهم الزراعية. إضافة إلى جدار الضم والتوسع الذي يحيط بها، ويعرقل من

وصول المواطنين إلى المؤسسات التعليمية ومراكز الرعاية الصحية والاجتماعية، ومن الاستفادة من الموارد الطبيعية، وتعرض المنازل المحاذية لها للهدم. إضافة للأضرار البيئية الفادحة في الضفة الغربية، الناجمة عن انبعاث الغازات السامة والروائح، نظراً لتصريف المياه العادمة المنزلية والزراعية والصناعية السامة والمخلفات الصلبة للمؤسسات الصناعية المقامة في المستوطنات في سهول ووديان البلدات الفلسطينية دون معالجة، مما تسبب بالعديد من الأمراض لسكانها.

أهم انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني نتيجة للمستوطنات

مصادرة الأراضي الفلسطينية لأغراض استيطانية وخدمة للمستوطنات مما يؤثر سلباً على الحقوق الأساسية للمواطنين الفلسطينيين ويؤدي إلى انتزاع ملكية الميزيد من الأراضي وتقليص الحيز المتاح لهم لبناء المنازل الآمنة والملائمة ورفض السماح لهم ببناء وإقامة مبانٍ جديدة، ولتتمتع بالخدمات الأساسية والتنقل وتطوير البنية التحتية الأساسية اللازمة، كما ويفقدون مصادر كسب عيشهم باقتلاع الأشجار والمزروعات، مما يساهم في تهجيرهم وعائلاتهم قسرياً عن أراضيهم، في الوقت الذي تعتمد فيه الأسر الفلسطينية بشكل جزئي أو كلي على الزراعة في توفير احتياجاتها المعيشية تأثر ذلك القطاع سلباً بوجود المستوطنات.

تقييد حرية تنقل وحركة الفلسطينيين، ففي الوقت الذي تكفل فيه سلطات الاحتلال الإسرائيلية للمستوطنين حرية تامة في حركتهم وسفرهم، تفرض العراقل والعوائق المادية والقيود المشددة على حركة الفلسطينيين وتنقلاتهم من خلال إقامة مئات الحواجز العسكرية والعراقل المادية الأخرى. وحماية للمستوطنين وتسهيلاً لتنقلاتهم أقامت قوات الاحتلال الإسرائيلي ما يقارب من ٥٤٠ حاجزاً عسكرياً ومتاريس طرق وغيرها من معيقات مادية لحركة وتنقل المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية، مما يساهم في عزل التجمعات السكانية الفلسطينية عن بعضها البعض ويحول دون توسعها العمراني وقوض التواصل الجغرافي بينها، كما ويعرقل من قدرة الفلسطينيين على الوصول إلى أراضيهم الزراعية ومواردهم الطبيعية. كما أن مشاريع شق وبناء شبكة الطرق والمواصلات وتطوير المستوطنات ومنها الطرق الالتفافية الاستيطانية المخصصة لعبور المستوطنين والتي تربط المستوطنات مع بعضها بعضاً ومع دولة الاحتلال، تفرض سلطات الاحتلال القيود على سفر الفلسطينيين على هذه الطرق وتحرمهم في بعض الحالات من استخدامها. وتشكل الطرق الالتفافية الاستيطانية شبكة من الحواجز والعقبات المادية التي تنتشر في جميع أنحاء الضفة الغربية خدمة للمستوطنات.

الاستيلاء على الموارد المائية والثروات الفلسطينية واستغلالها لصالح المستوطنات التي تستهلك كميات كبيرة من المياه، حيث يستهلك المستوطنون في الضفة الغربية ستة أمثال كمية المياه التي يستهلكها المواطنون الفلسطينيون تقريباً خلال الفترة ذاتها. وفي الوقت الذي

تمنع فيه سلطات الاحتلال الفلسطينيين من حفر آبار المياه توافق بسهولة على حفر آبار مياه للمستوطنات الإسرائيلية، ويهدف ذلك الإجراء الإسرائيلي إلى إجبار التجمعات الفلسطينية على شراء المياه من شركة المياه الإسرائيلية (ميكروت) بأسعار عالية لاحتكارها بيع المياه للفلسطينيين.

التلوث البيئي للمستوطنات في الضفة الغربية، حيث يصرف المستوطنون المياه العادمة المنزلية والزراعية والصناعية السامة والمخلفات الصلبة الأخرى للمؤسسات الصناعية المقامة في المستوطنات في سهول ووديان البلدات الفلسطينية دون معالجة، عدا عن انبعاثات الغازات السامة والروائح. كما نقلت إسرائيل الصناعات الملوثة وخصوصاً في غضون العشرين سنة الماضية مثل: صناعة الألمنيوم، والبلاستيك، وكذلك مواقع كبّ النفايات إلى الضفة الغربية بعد أن أحكمت إسرائيل تطبيق القوانين البيئية. مما أدى إلى تلوث المخزون الجوفي والتربة في الضفة الغربية. وتحول القيود الإسرائيلية دون قدرة السلطة الفلسطينية على تنفيذ المشاريع اللازمة لمعالجة المياه العادمة في أراضيها حيث تفرض دولة الاحتلال مواصفات شديدة الصعوبة لإنشاء محطات المعالجة في الأراضي الفلسطينية. انعكست كافة هذه الانتهاكات سلباً على البيئة الفلسطينية مسببة التلوث الشديد للمياه الجوفية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث نال التلوث من صحة المواطنين الفلسطينيين، بالتسبب في عدد كبير من الأمراض.

آثار جدار الضم والتوسع الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من البنية التحتية المخصصة للمستوطنات، ويحيط الجدار بالضفة الغربية ويتغلغل في أراضيها، بحيث يضم معظم المستوطنات الإسرائيلية والمستوطنين المقيمين فيها على الجانب "الإسرائيلي" منه، ويسهم في الاستيلاء على مساحات شاسعة من الأرض الفلسطينية بما يضمن توسيع تلك المستوطنات مستقبلاً. ويعمل على عزل الأرض الفلسطينية التي تشكل مصدر الرزق الأول لأصحابها الفلسطينيين ومنعهم من الوصول إلى المؤسسات التعليمية ومراكز الرعاية الصحية والاجتماعية، ومن الاستفادة من الموارد الطبيعية. تعرقل المستوطنات المواطنين الفلسطينيين من الانتفاع من أراضيهم الواقعة على حدود المستوطنات واستغلالها بالشكل الملائم. ويمنع الفلسطينيون من استخدام ما يقارب من ٤٣ في المائة من مجمل أراضي الضفة الغربية وذلك نظراً لوقوعها تحت سيطرة المستوطنات الإسرائيلية وجدار الضم والتوسع الذي يحيط بها وبالمناطق التي سيجري فيها توسع استيطاني ومشاريع البنية التحتية المرتبطة بها، مثل الطرق الالتفافية الاستيطانية، وجدار الضم والتوسع، والحواجز والقواعد العسكرية. عدا عن أن ٢٧ في المائة من أراضي الضفة الغربية والتي تعتبرها دولة الاحتلال "أراضي دولة" قد خصصت لمنفعة المستوطنات بدلاً من منفعة المواطنين الفلسطينيين.

اعتداءات المستوطنين التي تشكل المصدر الأساسي لانعدام الاستقرار والاستياء بين المواطنين الفلسطينيين. وتمثل المستوطنات أحد العوامل التي تذكى نار الصدامات والاشتباكات بين المواطنين الفلسطينيين والمستوطنين المسلحين الذين يقطنون فيها. وبالإضافة

إلى الأضرار الاجتماعية والاقتصادية والمآسي الإنسانية التي تفرزها المستوطنات، لا يتوان المستوطنون بحماية قوات الاحتلال عن مهاجمة المواطنين الفلسطينيين والاعتداء عليهم بمختلف صنوف الإهانات والمضايقات في ظل سياسات تمييزية واضحة لصالح المستوطنين. وتصاعدت خلال السنوات الأخيرة هجمات المستوطنين ضد المواطنين الفلسطينيين بشأن هجمات على الأرض والموارد الطبيعية في القرى المتاخمة للمستوطنات، مما أدى إلى خسائر في الممتلكات، والاستيلاء على الأراضي بالقوة؛ حرق الأراضي الزراعية والممتلكات، ومهاجمة المزارعين والرعاة والاعتداءات الجسدية عليهم، حرق المساجد والمنازل السكنية، وحقول الزيتون. وتعد هجمات المستوطنين جزءاً من سياسة ممارسة الضغط على المواطنين الفلسطينيين لإجبارهم على الرحيل ووضع اليد على المزيد من الأراضي لإقامة البؤر الاستيطانية. هذه التدابير تهدف إلى تفريغ الأرض من سكانها الأصليين، وتشجع حالة الإفلات من العقاب على المزيد من عنف المستوطنين مما يقوض الظروف المعيشية ويؤثر سلباً على سلامة المواطنين الفلسطينيين والأمن المادي والنفسي لهم، ويتم ذلك تحت حماية قوات الاحتلال التي توفر يوفر الأمن والحماية للمستوطنين خلال هجماتهم.

تستمر السياسات الإسرائيلية التوسعية بتسريع وتيرة الاستيطان بالتصاعد من خلال ومصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية واستصدار قرارات ببناء الآلاف من الوحدات الاستيطانية في الضفة الغربية وفي داخل ومحيط القدس المحتلة، وبناء جدار الضم والتوسع وتقييد حرية الحركة ترافق مع ذلك قيام قوات الاحتلال والمستوطنين بالاعتداء المتكرر على المواطنين الفلسطينيين، مما يقوض حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وتفتيت المجتمع الفلسطيني اجتماعياً وجغرافياً واقتصادياً، وتهديد التواصل الإقليمي للضفة والقطاع، فضلاً عن الجهود التي تبذلها دولة الاحتلال لتغيير التركيبة السكانية في مناطق الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وتجزئة أراضيها.

يؤثر ذلك سلباً على الحقوق الأساسية للمواطنين الفلسطينيين وقدرة السلطة الفلسطينية على ضمان الأمن والعيش الكريم لهم لانعدام سيطرتها على الأرض وعدم قدرتها على الحيلولة دون مصادرتها والحد من آثار المستوطنات. يقوض كل ما سبق حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وينعكس بشكل حاد عن حالة حقوق المواطن الفلسطيني، وذلك بسبب عدم قدرته على التمتع بالحقوق الأساسية التي يجب أن تقدمها له السلطة الوطنية الفلسطينية، مما يعيق جهودها الرامية إلى ضمان حقوق الإنسان وتحسين الظروف الاقتصادية والمعيشية وأمن المواطن الفلسطيني. ويترتب على ذلك استنزاف الموارد المالية للسلطة وزيادة أعباء مجابهة تبعات المستوطنات واعتداءات المستوطنين وحماية المواطنين الفلسطينيين وتعويضهم وما يترتب عليه من الخسائر وفقدان حقوقهم الإنسانية كما ويقوض من عمل قوات الأمن الفلسطيني التي تقف عاجزة عن حماية المواطنين وتقديم الخدمات لهم داخل المناطق التي تقع تحت سلطتها عدا عن عجزها في تلك التي لا سلطة لها عليها، مما يجعل البيئة

التي تعمل بها بالغة التعقيد، وفقدان ثقة المواطنين بالسلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية لعدم قدرتها على حماية المواطنين وضمان أمنهم.

وعليه، تناشد الهيئة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الضغط على حكومة دولة الاحتلال لوضع حد للاحتلال وكافة انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة به، ووقف الاستيطان وكافة النشاطات الاستيطانية وإخلاء المستوطنات والمستوطنين من الأرض الفلسطينية المحتلة في العام ١٩٦٧، وتحمل التزاماتها ومسؤوليتها كاملة تجاه دولة الاحتلال ومساءلتها ومقاضاتها نتيجة لنشاطاتها الاستيطانية والتي ترقى إلى جرائم حرب.

وتدعو الهيئة المجتمع الدولي الوفاء بالتزاماته بموجب القانون الدولي وتفعيل آليات التدخل الفوري من قبل الأمم المتحدة ومنظماتها، للضغط على إسرائيل وإلزامها باحترام الاتفاقيات والانصياع إلى قرارات الشرعية الدولية.

تدعو الهيئة الدول السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩ للوفاء بالتزاماتها الواردة في المادة الأولى من الاتفاقية باحترامها، والمادة (١٤٦) منها. بملاحقة المتهمين باقتراح مخالفات جسيمة للاتفاقية، وتحمل مسؤولياتها وفقاً للمادة ٤٩ من الاتفاقية والتي تحظر على قوة الاحتلال نقل سكانها إلى الأراضي المحتلة.

كما وتطالب الهيئة المجتمع الدولي بالضغط على دولة الاحتلال لملاحقة ومقاضاة المستوطنين والكف عن توفير قواته للحماية والغطاء للمستوطنين والتستر على اعتداءاتهم على المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، والذي يشجعهم على اقتراف المزيد من الاعتداءات، ووضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني الناتج عن وجود المستوطنات.
